# الرؤية النقدية في أفعال الرجاء

د. إسراء محمود عباس

الجامعة العراقية/ كلية التربية للبنات

# Cash visibility into the actions please

Israa mahmoud abbas

**ملخص البحث**

إنّ فكرة العامل أثّرت في أبواب العربية كلّها ولذا فإنّنا نجد أنّ أفعال المقاربة قد دُرست بعد ( كان و أخواتها) فشرعت بعد ذلك في إيضاح سبب تسميتها بالأفعال الناقصة متبعةً له بـــذكر الفارق بين (كان) التامة و(كان) الناقصة.

و لـــ(عسى) دلالات عدة منها دلالتان قويتان، هما: اليقين والشك والطمع، وهناك دلالات أضعف من السابقتين، هما:

١_ أن تكون (عسى) بمعنى ( لعلّ).

٢_ أن تكون (عسى) بمعنى (كان). ومن النحاة من قال بفعلية (عسى) و هناك من قال بحرفيتها.

ناقشت بعد ذلك عملها بينها و ما يأتي بعدها و تعرضت أخيرا لـــ(كاد) و الفارق بينها و بين (عسى).

## Abstract:

The idea of working in the Arab influenced all the doors and so we find that the actions of the approach has been studied after it was initiating her sisters then explain why call it the missing deeds followed him mentioning was the difference between the full and was missing .

But several of them hoping I con Dalton powerful are the uncertainly and suspicion and greed and they are signs of weaker-than-
The previous two.
1-to be would at a rate of perhats .
2- two it may be that the sense was .
And of grammarians of said fill would and there said literally.
Then discussed her work and what comes after.

And finally you know the writer and difference between them and gesus.

## مُقَدِّمَة

والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد...

فهذا البحث الذي وسمته بـــ(رؤية نقدية في أفعال الرجاء) بحثت فيه من وجهة نظر جديدة قائمة على أساس المعنى، وهل هي حقاً من الأنواع المدرجة تحت (كان وأخواتها)، ففكرة العامل

هي التي وَحَدَّت ما سُمِّي بأفعال المقاربة في باب واحد وألحقتها ف بـــ(كان) في العمل، فهي ليست من وادٍ واحد، وهي تختلف أيضا عن (كان) في دلالتها، فـــ(كان) تدلُّ على الوجود العام، وما يسمى بخبرها حال مشتق سواء أكان فعلاً أم اسماً جامداً، وجيءَ به، لأن (كان) لا تكتفي بمر فوعها[١]. وقد نبه العلماء على أن أفعال المقاربة لا تدلُّ جميع أفعالها على المقاربة، فتسميتها من باب تسمية الكلّ باسم البعض[٢].

وبناءاً على هذا رأيتُ نواحي جديدة بشكل مختلف عندما أشحت بالنظر عن نظرية العامل التي جمعت الأشتات المختلفة في صنف واحدٍ، ولتأكيد ما سعيت إليه، فلقد شرعت ببيان الاختلاف بين الأفعال التامة، وبين (كان) الناقصة ثمَّ ولجت إلى إبراز معالم (عسى) ليتبيّن الفرق، وبعد ذلك بيَّنتُ الاختلاف النمطي بين (كان)، و(عسى) ووضحت بعد ذلك الاختلاف الدلالي بين ما جُمِع تحت (أفعال المقاربة).

وبهذا أرجو أن أكون قد وفقت في عرض المعلومات والآراء بشكل علمي دقيق رصين، والله ولي التوفيق.

## المبحث الاول
## كان واخواتها

حينما نتعرض لدراسة (كان وأخواتها) نجد أنَّ الكتب تصفه بالأفعال الناقصة[٣]، فجعلها من الأفعال يقتضي أن يكون لها فاعلاً ومفعولاً به – إن عُدَّت أفعالاً متعدية– إلاَّ أنَّ تسميتها بالأفعال لم يكن وافياً فسميت بالأفعال الناقصة، ولاحظ النحاة دخولها على المبتدأ والخبر.

وأما دلالتها فهي (لتقرير) الفاعل على صفة...تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها فترفع الأول وتنصب الثاني، مثل: كانَ زيدٌ قائماً»[٤].

وهذا الذي ذُكر عن (كان وأخواتها) يستدرجنا إلى التساؤل الآتي: إذا أُلحِق بها مرفوع تلاه منصوب فَلِمَ لم تُعَدَّ من الأفعال المتعدية؟ لأسباب هي:

«احدها: إنَّ هذه الأفعال إذا أُسقطت لم يبقَ كلام.

والثاني: إنَّ هذه الأفعال لا تؤكَّد بالمصدر؛ لأنَّها لم تدلّ عليه وغيرها من الأفعال يؤكد بالمصادر؛ لأنّها تدلّ عليها، نحو قام قياماً، وزالَ زوالاً.

الثالث: إن الأفعال التي ترفع، وتنصب تبنى للمفعول، وهذه لا تبنى له لا تقول: كِينَ قائم، لأن (قائم) خبر عن المبتدأ، فإذا زال المبتدأ زال الخبر، وإذا وجد المبتدأ وجد الخبر.

الرابع: أن الأفعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب، ولا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب، لأنه خبر المبتدأ[٥].

ولم يكتفِ العلماء بهذه الأسباب بل ولقد أضافوا لها فارقاً أخر ألاَّ وهو«أنّ الفعل الحقيقي يدلّ على معنى، وزمان، نحو: قولك: (ضَرَبَ)، فانه يدل على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب و(كان) إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدلُ على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان فهي تدل على زمان فقط فلمّا نقصت دلالتها كانت ناقصة»[٦].

والفارق الأخير لا موجب له؛ لأن (كان) في نحو: كانَ زيدٌ قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كان القيام؛ أي: حصوله، فجيء أولا بلفظ دال على حصول ما ثُمَّ عين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنّك قلت: حصل شيء ثم ً قلت، حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ثمَّ تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن... مع فائدة أخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيدَّ، ولو قلنا: (قامَ زيدٌ) لم تحصل هاتان الفائدتان معاً... لكنَّ دلالة (كانَ) على الحدث المطلق؛ أي الكون: وضعيّة، ودلالة الخبر على الزمان المطلق: عقلية»[٧].

**الفارق بين (كان) التامة و(كان) الناقصة.**

أمَّا الفارق ما بين (كان) التامة، والناقصة فهو «أنّ التامة يخبر بها عن ذات إما منقضٍ حدوثها أو متوقع؛ والناقصة يخبر بها عن انقضاء الصفة الحادثة من الذات أو عن توقعها، والذات موجود قبل حدوث الصفة، وبعدها، والتامة تكتفي بالمرفوع، وتؤكد بالمصدر، وتعمل في الظرف، والحال، والمفعول له، ويعلق بها الجار، والناقصة بخلاف ذلك كلّه»[٨].

والذي اذهب إليه أن هذه الأفعال التي سمُها ناقصة إنّما هي أساليب لا تجري مجرى الأقوال العادية التي يستلزم فيها وجود الحدث، والزمن لذلك حينما وجدوا أن (كان) التي هي بمعنى (حصل) أو (وَجَدَ) ألفيناهم يقولون أنّها تامة مكتفية بمر فوعها أذن فهي لازمة، وتعليلي لذلك أنهما- كان التامة والناقصة- صنفٌ واحد لأسلوب واحد، ولكن إذا دلّ هذا الأسلوب واحد، ولكن أذا دل ّ هذا الأسلوب على شيء قد وقع، وانتهى فهو مكتفٍ بالمرفوع الذي أستحسن أن أطلق عليه اسم العمدة لا اسماً لها أمَّا منصوبها فهو حال[٩]، وقد نَبّه ابن الأنبا ري إلى أنّ ما يقع بعد هذه الأفعال أمر مخالف لما يقع بعد الأفعال الحقيقية كما سمّاها هو إذ أطلق على الأفعال الناقصة اسم أفعال العبارة[١٠].

فإن قيل: إنّها لا تدخل إلاَّ على مبتدأ وخبر لأخبرتك بأنّ الأساليب، وإن كانت مختلفة إلاَّ أنها في مجملها تتألف من الأدوات، والأفعال التي تدعى ب(أفعال العبارة)، ويليها اسم يتبعه اسم او فعل يتبعه اسم.

وأما أذا تألف كلام مستقيم بعد حذف أفعال العبارة فهذا ما يقع أيضا بعد الأفعال الحقيقية، نحو: جاء زيدٌ راكباً، فبعد الحذف تصبح: زيدٌ راكبٌ، والله اعلم بالصواب.

## المبحث الثاني
## عسى وأخواتها

لقد انضوى تحت لواء (كان وأخواتها) و(كادَ وأخواتها) (عسى وأخواتها) ظلماَ إذ إنَّ العلماء أدرج العلماء هذه الأنواع تحت لواء (كان) وأخواتها، وما يلحقها في العمل للمشابهة الشكلية، ولربما أن تسميتهم الأفعال بأفعال العبارة تمييزاً لها بكونها أساليب إما انفعالية أو حكاية لما مضى من الزمان بعد ذكرهم العمدة في الكلام ليبينوا ما يطرأ على المعنى.

وقيل في (عسى): «إنها للمقاربة على سبيل الترجي، قال سيبويه معناه الطمع، والإِشفاق؛ أي: طَمِعَ فيما يستقبل، وإشفاق أن لا يكون»[١١] ، وذهب ابن الأنباري إلى (أنَّ(كان) كـ(عسى) في المقاربة، وهما وان اشتركا في الدلالة على المقاربة إلاَّ أنّ (كاد) ابلغ في تقريب الشيء من الحال، و(عسى) أذهب في الاستقبال ألاَّ ترى انك لو قلت:«كاد زيدٌ يذهب بعد عام لم يجز؛ لأن (كاد) توجب ان يكون الفعل شديد القرب من الحال، ولو قلت: عسى الله أنْ يدخلني الجنة برحمته، لكان جائزاً، وإن لم يكن شديد القرب من الحال، فلمَّا كانت (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال حذف معها ((أنْ)) التي هي علم الاستقبال، ولمَّا كانت (عسى) اذهب في الاستقبال أُتي معها بأنْ التي هي علم الاستقبال»[١٢]؛ أي: أنه ساوى في الدلالة بين(كاد) و(عسى)؛ أي: الدلالة العامة مع فروق بسيطة في الدلالة الخاصة، وهذا فيه نظر من عدة جهات:

١. إن (عسى) ليست «من أفعال المقاربة آذ هو طمع في حقّ غيره تعالى، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله، ولا يجوز أن يقال: إنَّ معناه رجاء دنو الخبر...؛ أي: أنَّ الطامع يطمع في دنو مضمون خبره كقولك: عسى الله ان يشفي مريضي؛ أي: أنّي أرجو قرب شفائه، وذلك؛ لأنَّ(عسى) ليس متعيناً بالوضع للطمع في دنَّو مضمون خبره بل لطمع حصول مضمونه مطلقاً، سواء ترجى حصوله عن قريب أو بعد مُدَّةٍ مديدة، تقول: عسى الله أن يدخلني الجنةَ، وعسى النبي ﷺ أن

يشفع لي، فإذا قلت: عسى زيدٌ أن يخرج فهو بمعنى لعله يخرج، ولا دنو في (لعل) اتفاقاً...فعل هذا ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر إلا(كاد) ومرادفاته)[١٣]. بمعنى أن لـــ(عسى) عدة دلالات، هي:

١. تدل على اليقين، وذلك إذا كانت صادره عن الله ( )، نحو قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ﴾ [سورة التحريم آية-٥]، فدلالة (عسى) هنا على اليقين لإشاعة الخوف في نفوس زوجتي الرسول ﷺ[١٤]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[سورة البقرة آية – ٢١٦]، «وقال بعض المفسرين أن (عسى) في جميع القران تدل على اليقين إلا في موضعين في سورة بني إسرائيل الآية (٨) ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ يعني بني النضير فما رحمهم ربهم بل قاتلهم رسول الله ﷺ، وأوقع العقوبة بهم، وفي سورة التحريم أية(٥) ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا﴾، فما أبدله منهن أزواجا، ولأبانت منه أحداهن، وقال تميم بن أبي مقبل في كون (عسى) إيجابا.

* ظن بهم كعسى..... البيت*

أراد ظن بهم كيقين»[١٥].

٢. تدلّ على الشك والطمع[١٦]، لذلك لا يقال: عسيتُ أخانا[١٧]، فكون أخاً ممَّا لا شك فيه.

ولـــ(عسى) دلالتان ضعيفتان، هما:

١. تدل (عسى) على معنى (لعلّ)[١٨]، فإذا قلت: عسى زيدٌ أن يخرج فـــ(عسى) هنا بمعنى (لعل)؛ لأنَّ (عسى) موضوعة لرجاء دنو الخير بل لطمع حصول مضمون الخير مطلقاً سواء يرجى حصوله عن قريب أو بعده مدة مديدة، تقول: عسى الله أن يدخلني الجنة، وعسى النبي أن يشفع لي)[١٩]، فلما لم تدل (عسى) في المثال الأول على دلالة (عسى) عزو ذلك إلى دلالتها على معنى أخر هو (لعل) التي هي لترجى حصول أمر له وجود مسبق على حين أن دلالة (عسى) على التوقع لشيء ليس له وجود مسبق لذلك يقوى صرف دلالتها إلى المستقبل بوجود (أنْ) في خبرها أنَ (أنْ) تأتي (بعد لفظٍ دالٍ على معنى غير اليقين)[٢٠].

على حين أنّ (أنْ) لأترد في خبر (لعلّ)، فإذن دلالة (عسى) (بعيدة من المقاربة، ومعناها الترجي للفعل، واستدناء وقوعه[٢١].

٢. تدل (عسى) على معنى (كانَ) قال سيبويه (جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم – عسى الغويرُ أبؤساً*)[٢٢]، وقد حصر وقوع (عسى) موقع (كانَ) في الأمثال فحسب، نحو قول هدب:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءَه فرجٌ قريبٌ

وقول الأخر:

عَسَى اللهُ أنْ يغني بلاد ابن قادرٍ بمنهرٍ جونِ الربابِ سكوبُ

وقول الآخر:

فأمّا كَيِّسٌ فنجا ولكنَّ عسى يغترّ بي حمقٌ لئيمُ[٢٣]

## المبحث الثالث
## (عسى) بين الفعلية والحرفية

اختلفت أراء العلماء في (عسى)؛ فمنهم من قال بحرفيتها، ومنهم منَ قال بفعلتيها، فابن السراج وثعلب نُقِل عنهما أنهما قالا بحرفية (عسى) حتى في حال اتصالها بالضمير المنصوب ، كقوله: يا أبتا علّكَ أو عساكا»[٢٤]، ودليلهم في ذلك (أنّ ) (عسى) لمّا كانت في المعنى بمنزلة (لعلَّ) و «(لعلّ) (عسى) طمع وإشفاق- أجري (عسى) مجرى (لعلَّ) إذ كانت غير متصرفة كما أنّ (لعلَّ) كذلك فوافقتها في العمل حين أشبهتها في المعنى، والامتناع من التصرف، فأنْ قلت: إذا صارت بمنزلتها لهذا الشبه فما المرفوع بها؟ وهي إذا صارت بمنزلة (لعلَّ) تقضي مرفوعاً لا محالة؛ لأنَّه لا يكون المنصوب في هذا النحو بلا مرفوع؟

قيل: إنَّ ذلك المرفوع الذي تقضيه محذوف، ولم يمتنع أنْ تحذفه، وإنْ كان الفاعل لا يحذف؛ لأنّها إذا أشبهت (لعلَّ) جاز أنْ تحذف كما جاز حذف هذه الحروف من حيث كان الكلام في الأصل الابتداء ، والخبر»[٢٥].

وفيما تقدم أشارة إلى أنْ المشابهة بين (عسى) و(لعلَّ) من ناحية (العمل بجامع الترجي أو الاشتغال في كُلٍّ)[٢٦]، ولمَّا انحطت (عسى) عن (لعلَّ) بأن ما تدخل عليه ليس مبتدأ ولا خبر، وإنما يُعبر عنه كالاتي:

..... +**اسم مرفوع + أنْ + فعل مضارع**

فقد انفصم الرابط الذي يربطها بـ(لعلَّ)، وهذا السبب أيضا جعلها تنحط عن رتبته (ليس)، فلهذا فقد منعت من تقديم معمولها عليها، (لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول)[٢٧] هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى «أنّ شبه الحرف معنى مضعف للاسم لا للفعل ألاَّ ترى أنّ أكثر الأسماء المبنية، نحو. كم، ومن، إنّما كان يشبه الحروف، فأمَّا الفعل فإنما أذا أشبه الحرف فإنّه لا يمنع التصرف، وذلك؛ لأنَّ معاني هذه الحروف مستفادة ومكتسبة من الأفعال، ألاّ ترى أنَّ (إلاَّ) في الاستثناء نائبة عن استثني، والهمزة في الاستفهام نائبة عن استفهم، و(ما) النافية نائبة عن أنفي، والشيء إنما يُعطى حكماً بالشبه إذا اشبهه في معناه. وأَما إذا أشبهه في معنى هو له أو يساويه فيه، فلا ولو جاز أنْ يمنع التصرف (عسى)؛ لأنها في معنى (لعلَّ) لجاز أنْ يمنع استثني لمشاركة إلاَّ... والأخر أنّها لمّا دلتّ على قرب الفعل الواقع في خبرها جرت مجرى الحروف لدلالتها على معنى في غيرها إذ الأفعال تدل على معنى في نفسها لا في غيرها فجمدت لذلك جمود الحروف» [٢٨]، وبالرغم من هذا الجمود فهي أفعال بدليل أنّها توصل بضمائر المتكلمين والمخاطبين والغائبين من نحو: عسيتَ، وعسيتِ، وعسيتما، وعسيتُن، وعسيتم[٢٩]، قال تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ [سورة محمد الآية-٢٢]، فـ(عسى) فعل والفعل يدلُّ بهيئته على أحد الأزمنة[٣٠]، «وهذا القيد مراد في تعريف النحاة، وأنْ لم يُصرحوا إحتزازاً عمّا يدلُّ على الزمان بجوهره، كالأمس والغد»[٣١]، و«مدلول هيئة الفعل هو نفس مدلول الحرف بمعنى أنّ لكُل منهما معنى نسبي لا يمكن تصورهُ في الذهن بصورة مستقلة عن المنسوب ، والمنسوب إليه»[٣٢].

ومفاد القول إنّ (عسى) فعل مستخدم في أسلوب دال على الطمع والإشفاق، ولكونه أسلوبا فلقد خرج عن النمط المعتاد في تركيب الجملة، وكونه لا يتصرف التصريفات الثلاثة لا يعني ذلك أنّه ليس فعلاً فاختصاص أسلوب ما على معنىً معين قد جعله في صورة ثابتة، وهيئة مستقرة دالة على معنى الفعل، فالأسلوب هو الذي يقرر فعلية (عسى)، ودلالتها على المستقبل سواء أكان قريباً أم بعيداً، والذي عزز هذه الدلالة استعمال (أنْ) التي (تخلص المضارع للاستقبال)[٣٣] مكونة بهذا التركيب تكملة للجملة، وقد توضح من خلال استعراضنا لأراء العلماء أنها هبطت عن الأصل، وهو دخولها على المبتدأ والخبر بدليل أنّنا لو أسقطنا (عسى) من قولنا: (عسى زيدٌ أنْ يقومَ) فلن نجد جملة مفيدة يحسن السكوت عليها، وليس المراد من تأويل المصدر المنسبك مع الحرف السابك إلا معرفة المحل الإعرابي الذي يحتله[٣٤]، وبذلك نلاحظ أنْ (عسى) لا تدخل على جملة، وهذه ممّا يعزز دلالة (عسى) على التوقع إذ لا دوام، ولا ثبات يُستفاد ممّا يليها.

والعرب تستغني بالشيء عن الشيء، فقد استغنوا بـ(عسى) وجعلوها دالاً على الواحد والجمع والمؤنث؛ واستغنوا بالمصدر المنسبك عن الاسم أو المصدر الصريح[٣٥].

وأمَّا ما ورد من أبيات شعرية يخلو فيها مفعول (عسى) من (أنْ) فهو من باب يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره لا اضطراره حذفها، ولا يؤخذ بالشاذ، والقليل من كلام العرب، وإنّما يؤخذ بالكثرة من كلامهم، **قال الشاعر:**

**عَسَى الكربُ الـذي أمسـيتَ فيـه يكـــونَ وراءَه فـــرجٌ قريـــبٌ**

**وقال سماعة بن أسود النعامي:**

**عســـى الله يغنـــي ابـــن قـــادرٍ بمنهمـــرٍ جَـــوْنِ الربـــابِ سَـــكُوبُ**

**وورد في الأمثال قولهم** : عسى الغويرُ أبوسا[٣٦].

قال الرضي: «وأمَّا عسيتُ صائماً، وعسى الغويرُ أبؤساً، فشاذان، وقال بعضهم: التقدير: عسى الغوير أنْ يكون أبؤسا وعسيتُ أن أكونَ صائماً، وجاز حذف (أنْ) مع الفعل بالرغم من كونها حرفاً مصدرياً، كحذف المصدر، وإبقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه، ومثله ما قدَّره الكسائي في البيت:

*** إلاّ أنْ يكـــــون الفـــــر قـــــدان***

الإّ أنّ القرينة هنا أدل كما ذكرنا) [٣٧].

والذي أراه أنّهم أجروها مجرى المُثُل، فلا يستنبط منها قاعدة فإذن اقوال العلماء في (عسى) تنحصر في «ثلاثة أقوال، فعل مطلق، حرف مطلق، التفصيل إنْ عمل عمل (لعلَّ) فحرف، وإلا ففعل ، ومحل الخلاف في (عسى) الجامدة.

أمَّا (عسى) المتصرفة فأنّها فعل باتفاق، ومعناها اشتد»[٣٨]، إذن ترشدنا هذه الأقوال عامةً إلى أنَّ (عسى) فعل على الإطلاق ذا دلالة ثابتة محددة، والله أعلم.

## المبحث الرابع
## الموقع الإعرابي لما يقع بعد (عسى)

**هناك نمطين لما يقع بعد (عسى)**

١- عسى + أسم+ أنْ+ الفعل.

٢- عسى+ أنْ+ الفعل.

واختلف النحاة في تحديد الموقع الوظيفي للقاعدة رقم [٣٩] تارة يقولون: عسى + أسمها + خبرها، وهذا هو المشهور[٤٠]، فهم يربطون في هذه القاعدة (عسى)، وباقي أفعال المقاربة بـــ

(كان) وأخواتها، فهي محمولة عليها؛ لأنّها ترفع الاسم، وتنصب الخبر، والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ و الخبر وإفادة المعنى في الخبر(٤١).

وأذهب أنْ لأوجه المشابهة بينهما؛ لأنَّ (عسى) لا تدخل على مبتدأ وخبر بل على اسمٍ وفعل منسبك وحرف سابك يسبقه إلاَّ إذا أريد أنّه يقع بعدها جزأين «ونقل عن سيبويه منع كون (أنْ يفعلَ) خبره، قيل: إنّما قال ذلك؛ لأنّ الحدث لا يكون خبراً عن الجثة، وقوله: (أبؤسا)، و(صائماً) لتضمن (عسى) معنى(كان) فأجري في الاستعمال مجراه وعذر مَن جعله خبراً أنْ يقدر مضافاً، إمَّا في الاسم، نحو: عسى زيد صاحب أنْ يخرج.

قال أبو علي في القصريات: عسى زيدٌ أنْ يقوم؛ أي عسى زيد ذا قيام، وفي هذا العذر تكلف، إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبداً لا في الاسم ولا في الخبر»(٤٢).

**وتارة أخرى تكون المواقع الوظيفية كالاتي:**

أ- عسى + فاعل + مفعول.

ب- عسى + فاعل + شبه بالمفعول.

وقد ضعف هذا الوجه أو النمط الأخير ابن هشام إذ قال قيل على المفعولية، وإنّ معنى: عسيتَ أنْ تفعل قاربت أن تفعل، ونُقل عن المبرد، وقيل نصب بإسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن سيبويه، وإنّ المعنى: «دنوتَ من أنْ تفعل أو قاربتَ أنْ تفعل، والتقدير الأول بعيد، إذ لم يذكر هذا الجار في وقت»(٤٣)، و«قيل المقترن بأنْ مُشَبَّه بالمفعول، وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبراً عن الجثة، وذلك لأنَّ المعنى الأصلي: قاربَ زيدٌ أنْ يخرج؛ أي: الخروج ثُمَّ تغير معنى

الكلام عن ذلك الأصل بإفادة (عسى) لإنشاء الطمع كما كان أصل معنى: ما أحسنَ زيداً، شيٌ جعله حسناً ثُمَّ تغير عنه بإفادة إنشاء التعجب»(٤٤).

**وتارة أخرى تكون كالآتي:**

عسى + فاعل + بدل اشتمال

وهذا هو مذهب الكوفيين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ ﴾ ؛ أي: لا ينهاكم عن أنْ تبروهم(٤٥)، فالمصدر المؤول «يصح حمله على الذات بلا تأويل كزيد إمَّا أنْ يقول خيراً أو يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف صريح»(٤٦)، و«في إبهام الشيء ثُمَّ تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس»(٤٧).

**وقد يكون التركيب على النمط الاتي:**

عسى + أنْ + الفعل + اسم.

وقع اختلاف في هذا الاسم هل هو معمول لـــ(عسى) أم معمول للفعل المضارع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا ﴾[سورة البقرة-٢١٦]. يجوز أنْ يكون الفعلان متنازعين في (شيئاً)، وقد أُعمِل الثاني، وأنْ يكون (أنْ تكرهوا) فاعل (عسى) كما في قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ ﴾، و﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّ ﴾ [سورة الحجرات – ١١][٤٨].

قال ابن يعيش في قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾ [سورة الإسراء-٧٩] «فلا يجوز فيه إلاَّ وجه واحد، وهو أنْ يكون (رَبُّكَ) فاعل (يبعث)، وأنْ مع ما بعدها موضع رفع بـــ(عسى)، ولا يجوز أنْ يكون (أنْ) في موضع نصب على الوجه الأخر؛ لأنَّه يؤدي إلى الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي؛ لأنَّ مقاما محموداً منصوبة بـــ(يبعثُ) فلا يكون الـــ(ربّ) مرتفعاً إلا به، وإلاَّ كان أجنبيا إذ لم يكن عاملاً فيه»[٤٩].

وإني لأتفق مع الدكتور (كريم حسين ناصح) إذ ذهب إلى أنّ التركيب سَدَّ مسدّ الجزئيين[٥٠].

وهناك وجه ضعيف، وهو أنْ تعمل عمل (لَعلَّ) واعتمد أصحاب هذا الرأي على بيت شعري واحد، قال ابن عصفور: «وقد تعمل (عسى) عمل (لَعلَّ) إذا كان الاسم الواقع بعدها ضميراً، فيقال: عساكَ أنْ تقوم»، (عساني أنْ أخرج)، وقال:

**ولـــي نفـــسٌ أقـــولُ لهـــا إذا مـــا تنـــازعني: لعلـــيَّ أو عســـاني)[٥١]**

**حرى واخلولق:** وهما الفعلان الأخيران من أفعال الرجاء، قال الجوهري في دلالة (حرى): «يقال: هو حرًى أن يفعل بالفتح؛ أي: خليق، وجدير، ولا يثنى، ولا يجمع، وأنشد ألكسائي:

**وهُـــنَّ حَـــرَى أنْ لا يُثبنَّـــكَ نقـــرةً**

**وأنـــت حَـــرًى بالنـــارِ حـــينَ تُثيـــبُ)[٥٢]**

وقد يستعمل (حَرِيَ) زَيدٌ أنْ يفعل كذا، وأخلولقَ عمرو وأنْ يقومَ واستعمل (عسى) بلفظ الماضي فقط، ومعناهما: صار حَرِيًّا، وَحَرَى،؛ أي، جديراً، وصارَ خليقاً، واصلهما: حَرَىَ بأن يفعل، وأخلولق بأنْ يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع أنّ، وأنْ، ويقال أيضا: هو حَرًى أنْ يفعل بفتح الراء والتنوين على أنّه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، نحو: هُنَّ حَرًى أنْ يفعلن، وإنْ قلت: هو حَرِيٌّ على فَعِيل أو جراً بكسر الراء كعمٍ أنْ يكون ثنيت وجمعت، وأنثت، ويقال أيضاً بالحَرَى أنْ يكون»[٥٣].

وقد خالفنا (عسى) في وجوب اقتران خبرها بـــ(أنْ)، نحو: حَرِيَ أنْ يجتهد، وأخلولق بكر أنْ يقدم[٥٤]، و«تقول إنهُ خليقٌ؛ لأنْ يفعل، وإنه خليقٌ أنْ يفعل على الحذف»[٥٥]، فحرى واخلولق «للاستقبال دائما فلزم لذلك اقتران خبرها بأن جاء في التصريح: لأنّ الفعل المرتجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج إلى (أنْ) المشعرة بالاستقبال»[٥٦].

## المبحث الخامس
## بين (كاد) و (عَسَى)

جُمع هذان الفعلان مع (جَعَلَ) وأخواتها من أفعال الشروع تحت ستار معنى واحد، ألاّ وهو المقاربة، «والذي دعا النحاة إلى جمع هذه الأشتات التي لا يربطها رابط من دلالة هو ما تصوره من عمل لهذه الأفعال، وما لا حظوه من شبه بينهما في الاستعمال وطريقة العمل، وكان تشبثهم بفكرة العامل، وتحديد الدرس النحوي بالحدود التي رسمتها لهم «فكرة العامل قد أوقعتهم في هذا الخلط، وأمثاله.

وعلى أساس فكرة العامل ألحقت أفعال هذه المجموعات الثلاث بأفعال الكينونة أو الوجود، أعني (كان) وأخواتها تمسكاً بما بين هذه المجموعات، و(كان) وأخواتها من شبهٍ واهٍ في طريقة الاستعمال مع أنّها في واقع الأمر تختلف عنها دلالة واستعمالاً»[٥٧]. والذي يجمعها هو النمط التالي:

**عسى + أسم + أنْ + الفعل المضارع**

**أو**

**+ الفعل المضارع**

**كاد + فاعل + مفعول به.**

ودليلي على هذا النمط هو أنّ هذه الأفعال أسلوب الترجي، والإشفاق، والمقاربة، والشروع هي أمور لم تقع بعد فكيف أجزم بدوامها وثبات أركانها إذ لم تقع هي بعد!؟

وسآخذ (كادَ) و(عسى) لأُبين الفارق بينهما من حيث الدلالة، وطبيعة المفردة، وطبيعة التركيب الذي تندرج فيه.

فمن ناحية التصرف، وعدمه؛ فـــ(كاد) أكثر تصرفا من (عسى) فنقول (كادَ، يكاد، كيداً ومكادة، مثل هِبتٌ تهابُ، وحكي الأصمعي: كوداً بالواو، فيكون كخفتَ تخاف خوفاً ومخافة والأول

أشهر)[٥٨] فهذا بالنسبة لـــ(كاد) في حين أن (عسى) لازمت هذه الصورة، وتقترن بهما الضمائر بصورة متشابهة، هذا من ناحية التصريف.

أمَّا من ناحية الدلالة فإنَّ(كاد) في التركيب تفيد القرب زمانيا أو مكانياً فهي «ما وضع لدنو حصول الخبر»[٥٩]، فـــ(كاد) لمقاربة الحدث «على سبيل الوجود والحصول، تقول كادت الشمسُ تغرب، تريد أنَّ قربها من الغروب قد حصل»[٦٠]، وبتعبير أخر فـــ«هي موضوعة لمقاربة الخبر على سبيل حصول القرب لا على رجائه، وهو خبر محض بقرب فلذا جاءت متصرفة تصرف الأفعال»[٦١].

وحصل إشكال في مسألة دخول النفي على (كادَ) وأشير هنا إلى أن عسى لا تسبق بنفي فمعنى دخول النفي على (كاد) (نفي ما دخلت عليه إدراجاً له في الأمر العام المعلوم من اللغة وهو أنّه أذا دخل النفي على فعل أفاد نفي مضمونه، وقيل يكون لإثبات الفعل الذي دخل عليه (كادَ) في الماضي أو في المستقبل.

أما في الماضي فلقوله تعالى ﴿ **وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ** ﴾ والمراد أنهم قد فعلوا الذبح، وأمَّا في المضارع فلأن الشعراء قد خطأوا ذا الرمة في قوله: * إذا غيَّر النأي... البيت* وهو أنه يؤدي إلى أنّ المعنى أنّ رسيس الهوى يبرح ويزول، إنْ كان بعد طول عهد فلولا أنّهم فهموا في اللغة أنّ النفي إذا دخل على المضارع من (كَادَ) أفاد أثبات الفعل الواقع لم يكن لتخطئتهم وجه.. وقيل يكون في الماضي للإثبات دون المستقبل تمسكاً بقوله تعالى ﴿ **وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ** ﴾ إذ المعنى كما ذكرنا وبقول ذي الرمة* إذا غيَّر...البيت* إذ المعنى وما برح حبها من قلبي، فهذا القائل تمسك بقول ذي الرمة، والقائل الأول تمسك بتخطئة الشعراء له، والجواب انه لنفي مقاربة الذبح وحصول الذبح بعد أن نفى مقاربة الذبح لا ينافيها، ولم يؤخذ من لفظة (كادوا) بل من لفظة (فذبحوها) وهذا جواب عن القولين المذكورين بإنّا لا نسلم أن النفي الداخل على (كاد) يفيد الإثبات لا في الماضي ولا في المستقبل بل هو باقٍ على وضعه، وهو نفي المقاربة، وليس ما تمسكوا به بشيء أما في الآية فهو أنّ معناه: أنّ بني إسرائيل ما قاربوا أن يفعلوا للأطناب في السؤال، ولمّا سبق في قولهم ( أتتخذنا هزواً) وهذا التعنت دليل على إنهم كانوا لا يقاربون فعله فضلا عن نفس الفعل، وفي نفي المقاربة قد يترتب عليها الفعل وقد لا يترتب، وأما البيت فكذلك معناه: أن حبها لم يقارب أن يزول فضلا عن أن يزول وهو مبالغة في نفي الزوال فأنك أذا قلت: ما كادَ زيدٌ يسافر فمعناه ابلغ عن قولك: ما يسافر زيد، أي: لم يسافر ولم يقرب من أي يسافر أيضا فالبيت مستقيم ولا وجه لتخطئة الشعراء إياه»[٦٢].

أما قوله: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۚ﴾ [سورة النور أية –٤٠] فهو «ابلغ في نفي الرؤية من أن يقال لم يرها، لان من لم يرَ قد يقاربّ الرؤية بخلاف من لم يقارب»(٦٣).

هذا من ناحية الدلالة، أما من ناحية الاستعمال فان (كاد) تدخل على جزأيين يصلحا للابتداء والخبر، وعلى عكس ذلك(عسى).

واعتمادا على ما تقدم فان هنالك فوارق دقيقة بين (عسى) وبين( كاد) تقطع وجوه المشابهة بينهما، وهذا القول جار على أفعال الشروع فدلاتها مستنبطة من اسمها الشروع والبدء بالفعل فهي قد خرجت عن حَيِّز المقاربة إذ دخلت في الفعل وبدأت به، ولذلك فالذي اذهب إليه إنها ليست للمقاربة كما ذهب إلى ذلك ابن يعيش(٦٤)، ومن تابعه «إذ لو حصل منك الفعل لكنت أخذا في الفعل لا قريبا منه»(٦٥).

وأما تعليل أو علة كون المفعول به أو الجزء الثاني الذي يلي هذه الأفعال أفعالا «أن ما في أفعال المقاربة وأفعال الشروع من دلالة على مقاربة الفعل الحدوث أو توقع حدوث الفعل أو البدء به هو الذي اقتضى أن تكون أخبارها افعالاً؛ لأنّ ترقب الحدوث آو إمكان مقاربة البدء به معناه أن الشيء لم يكن، ولكنه متوقع آن يكون آو محتمل أن يكون او بديء به منذ حين، وهذا مما يناسب الفعل دون غيره»(٦٦).

وعلى هذا فان القول بأنها «أولى من كاد وأخواتها، لان اخبارها حاصلة المضمون كأخبار (كان) بخلاف خبر (كاد)(٦٧) قول لا نستطيع تفسيره إلاَّ انه من باب المبالغة فالذي بدأ بالفعل قد لا يكمل ما بدأه فالمضمون لم يتحصل بالكامل ولذلك فدخولها على فاعل ومفعول به أدلّ على عملية الحدوث التي لم تكتمل بعد، والله اعلم بالصواب.

## الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد واله أجمعين،

**أمَّا بعد:**

فبعد النظر في (عسى) توصلت إلى أمور هي:

١. أن هذه الأفعال التي أسموها بالأفعال الناقصة أنما هي أساليب لا تجري مجرى الأفعال في الأقوال الاعتيادية التي يستلزم فيها وجود الحدث والزمن، ولذلك حينما وجدوا أنّ (كان) إذا كانت في معنى حصل أو وجد ألفيناهم يقولون أنّها مكتفية بمرفوعها أذن فهي لازمة فكان

بكلا النوعين صنف واحد لأسلوب واحد، ولكن أذا دل هذا الأسلوب على شيء قد وقع وانتهى فهو مكتفٍ بالفاعل أما الاسم المنصوب فيعرب حالاً.

٢. أن (عسى) فعل على الإطلاق ذات دلالة ثابتة ومحددة وهي الترجي، وتختلف بين اليقين والثبات اعتمادا على المتكلم.

٣. أن (عسى) فعل لا يدخل على مبتدأ أو خبر وإنما على فاعل ومفعوله وتارة أخرى تدخل على فاعل وبدل وإن دخلت على (أنْ + فعل) فهذا التركيب يسد مسد الجزئيين.

ومن الله التوفيق.

## الهوامش

(١) ابن الناظم النحوي، ص ١٢٨.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل،٣٢٣/١.

(٣) ينظر: شرح الرضي، ١٨١/٤.

(٤) المصدر نفسه،١٨١/٤.

(٥) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، ٢/ ٢٠٩.

(٦) شرح المفصل، ٧/ ٨٩.

(٧) شرح الرضي ١٨١/٤-١٨٢.

(٨) الاشباه والنظائر، في النحو، ٢١٠/٢-٢١١.

(٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٨٢١/٢، مسألة رقم (١١٩).

(١٠) ينظر: المصدر نفسه ، ٨٢٦/٢، مسألة رقم (١١٩).

(١١) شرح المفصل ١١٥/٧ (ورد خطأً، إشفاق أن لا يكون، والصواب: لئلا يكون.

(١٢) أسرار العربية لابن الانباري، تح: محمد حسين شمس الدين، ص٨٤.

(١٣) شرح الرضي، ٢١١/٤-٢١٢.

(١٤) ينظر: المصدر السابق، ٢١٤/٤، وحاشية شرح المفصل، ١٢٠/٧، أسرار النحو لابن كمال باشا، تح، أحمد حسن حامد، ص٢٥١.

(١٥) حاشية شرح المفصل، ١٢٠/٧، والبيت في شرح الرضي:

**ظنّي بهم كعسى وهم بتنوفة  يتنازعونَ جوائز الأمثالِ**

والبيت في شرح ابن يعيش ، ١٢٠/٧.

(١٦) ينظر: المصدر نفسه، ١٢٠/٧، وحاشية شرح المفصل، ١٢٠/٧، إسرار النحو لابن كمال باشا، تح، أحمد حسن حامد، ص٢٥١.

(١٧) الكتاب، ١١/١.

(١٨) ينظر: الكليات، ١١١/١.

(١٩) المصدر نفسه، ١١١/١.

(٢٠) مغني اللبيب، ٢٧/١-٢٨.

(٢١) ارتشاف الضرب، ١١٨/٢-١١٩.

(٢٢) الكتاب، ١١١/١.

(٢٣) الكتاب، ٢٠٩/١، لسان العرب (عسا)، مجلد ١٥، ص٥.

(٢٤) المصدر السابق، ١٥١/١، حاشية الصبان، ٢٦٦/١.

(٢٥) المقتضب ٧٠/٣، وينظر: أسرار العربية، ص٨٢.

(٢٦) حاشية الصبان، ٢٦٧/١، ورد خطأً «الاشغال في كل، والصواب: الإِشفاق في كل».

(٢٧) ينظر: الإِنصاف في مسائل الخلاف، ٢٢٩/١.

(٢٨) شرح المفصل، ١١٦/٧.

(٢٩) ينظر: شرح المفصل، ١١٦/٧، الأمالي الشجرية، ١٣٩/٢، الإِنصاف في مسائل الخلاف،٢/١ ١٤٢-١٤٣، مسالة رقم ( ).

(٣٠) ينظر: البحث النحوي عند الأَصوليين، ص٦٣، شرح المختصر، ١٢٠/١.

(٣١) حاشية السعد على شرح مختصر ابن الحاجب للعضد، ١٢٠/١.

(٣٢) البحث النحوي عند الإَصوليين، ص٦٦.

(٣٣) مغني اللبيب، ٢٩/١.

(٣٤) ينظر: شرح الرضي، ٢٥٩/٢.

(٣٥) ينظر: الكتاب، ٤٧٧/١.

(٣٦) تنظر: الأبيات الشعرية في الكتاب ٤٧٧/١، المقتضب، ٦٩/٣، والمثل موجود في مجمع الأمثال، ١٧/٢.

(٣٧) شرح الرضي،٤/ ٢١٦، واشار في (ألاَّ أنْ يكون الفرق دان، للبيت الشعري

**وكُلُّ أخٍ مفارقُةُ أخــوهُ لعمُـــــر أبيـــــكَ إلاَّ الفرقـــــدانِ**

(٣٨) حاشية الصبان، ٢٦٦/١.

(٣٩) ينظر: مغني اللبيب، ٢٨/١.

(٤٠) ينظر: المقتضب، ٦٩/٣، لسان العرب، مجلد ١٥، ص٥٥، مادة "عسى".

(٤١) شرح المفصل ٧/ ١١٥.

(٤٢) شرح الرضي، ٤/ ٢١٥.

(٤٣) مغني اللبيب ٢٨/١.

(٤٤) شرح الرضي، ٢١٥/٤.

(٤٥) ينظر: المصدر نفسه، ٤/ ٢١٦، ابن الناظم النحوي، ص١٢٧.

(٤٦) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ١٧٩/١.

(٤٧) شرح الرضي ٢١٦/٢.

(٤٨) المصدر نفسه ، ٢١٧/٤.

(٤٩) شرح المفصل، ١١٨/٧.

(٥٠) ينظر: نظرات في المصدر المؤول، ص٦٤.

(٥١) المقرب، ص١١١.

(٥٢) الصحاح، ٢٣١١/٦

(٥٣) شرح الرضي، ٢١٩/٤.

(٥٤) أوضح المسالك، ١/ ٣٣٨ ، الأصول الوافية ، ص٨١.

(٥٥) الكتاب لسيبويه، ٤٧٧/١.

(٥٦) معاني النحو، ٢٩٤/١، وينظر التصريح، ١/ ٢٠٣- ٢٠٦، الأشموني، ٢٦١/١. شرح ابن عقيل، ١٢٦/١.

(٥٧) في النحو العربي (نقد وتوجيه)، ص١٨٧.

(٥٨) شرح الرضي، ٢٢٠/٤.

(٥٩) المصدر نفسه، ٢٢٠/٤.

(٦٠) شرح المفصل، ١٢٤/٧.

(٦١) أسرار النحو، ص٢٥٢-٢٥٣.

(٦٢) شرح المفصل، ١٢٥/٧-١٢٦.

(٦٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢٦٨/١، وينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ١٨٠/١.

[٦٤] ينظر: شرح المفصل، ٧/ ١٢٧.

[٦٥] شرح الرضي، ٤/٢٢٣.

[٦٦] شرح الرضي، ٤/٢٢١.

[٦٧] المعنى والاعراب عند النحويين ونظرية العامل، د. عبد العزيز عبده أبو عبدالله، ١/٤٨٩.

## المصادر

**القرآن الكريم.**

**أ- الكتب**

١. ابن الناظم النحوي، تأليف: محمد علي حمزة سعيد، مطبعة اسعد، سن ط ١٩٧٧، ط١.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تح: مصطفى احمد النماس، مطبعة المدني، سن ط١٩٨٧.

٣. أسرار العربية لابن الأنباري، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، سن ط ١٩٩٧.

٤. أسرار النحو لابن كمال باشا، تح: احمد حسن حامد، دار الفكر، عمان(د- ت).

٥. الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، لبنان، سن ط١٩٩٩، ط١.

٦. الأمالي الشجرية لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بان الشجري، دار المعرفة، بيروت، (د- ت).

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري، مطبعة السعادة، سن ط١٩٥٥م، ط٣.

٨. الأصول الوافية المرسومة بأنوار الربيع في الصرف والنحو والبديع، تأليف: محمود المنزلي، صححه: علي بن احمد الشهير بالهواري، مطبعة، التقدم العلمية، مصر، سن ط١٣٢٣م.

٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمود مصطفى حلاوي، دار احياء التراث العربي، بيروت، سن ط ١٩٩٨، ط١.

١٠. البحث النحوي عند الأصوليين، تأليف: مصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر، سن ط ١٩٨٠، ط١.

١١. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، سن ط١٩٩٥م.

١٢. حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح شواهد للعيني، دار إحياء الكتب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
١٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مطبعة السعادة بمصر، سن ط ١٩٦٤م، ط١٤.
١٤. شرح الرضي على الكافية، تصحيح تعليق: يوسف حسن عمر، مطبعة الشروق، بيروت، سن ط١٩٧٨.
١٥. شرح المفصل لابن يعيش، دار صادر، بيروت،(د- ت).
١٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: احمد عبد الغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي بمصر.
١٧. الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، مطبعة بولاق.
١٨. لسان العرب لابن منظور، دار صادر، دار بيروت، سن ط١٩٥٦.
١٩. المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، تأليف: د. عبد العزيز عبده أبو عبد الله، مطبعة الكتاب، مطابع ليبيا، سن ط١٩٨٢، ط١.
٢٠. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده (د- ت).
٢١. المقتضب للمبرد، تح: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت (د- ت).
٢٢. المقرب لابن عصفور، تح: احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، سن ط١٩٨٦م.
٢٣. في النحو العربي (نقد وتوجيه)، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، سن ط١٩٨٦، ط٢.

ب - **البحوث:**

نظرات في المصدر المؤول، تأليف: د. كريم حسين ناصح، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الرابع، ع٣، سن ط ٢٠٠٢، السعودية.